|  |  |
| --- | --- |
| **الجامعة اللبنانية**  **كليةالحقوق والعلوم السياسية**  **والادارية** | **الجيش اللبناني**  **مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية** |

**المؤتمر الاقليمي السابع**

**تناقضات الصراع والتحوّل في العالم العربي**

**المحور الثاني:**

**مستقبل الاقليات في العالم العربي في ظل الصراعات الدولية والاقليمية الجيوستراتيجية والاقتصادية**

**العميد د. كميل حبيب**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الجامعة اللبنانية**

**15-18 ايار 2017**

**مقدمة**:

مع بروز الحركات التكفيرية الى جانب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين واراضٍ عربية اخرى، والعالم العربي يواجه تحديات كبرى اخطر بكثير من التحديات التي فرضتها عليه اتفاقية سايكس-بيكو (1916) ووعد بلفور (1917). وتتمثّل هذه التحديات في محاولات القوى الصهيونية والتكفيرية في فرض مشاريعها الهادفة الى ترسيخ التبعية والتخلّف والتجزأة والاحتلال؛ وطبعاً في ظل نظام رسمي عربي ضعيف وعاجز عن التصدّي لتلك التحديات.

تتمحوّر هذه الدراسة حول دور اسرائيل في العمل على تفتيت العالم العربي وتقسيمه الى دويلات إسها العرق والدين والمذهب؛ وكل ذلك يترافق مع ما تقوم به الحركات التكفيرية التي تمثّل، بنهجها وممارساتها الإرهابية، الوجه الآخر للعملة الصهيونية. وعليه فإن هذه الدراسة تنقسم الى ثلاثة أقسام:

1. موقف الحركة الصهيونية من مسألة الاقليات في الوطن العربي.
2. المشاريع الصهيونية الشرق أوسطية والتي، ان كتب لها النجاح، سوف تمهد الطريق لإقامة "اسرائيل العظمى".
3. السياسات الاسرائيلية في تفتيت العالم العربي.
4. **موقف الحركة الصهيونية من مسألة الأقليات في الوطن العربي**

منذ ما قبل قيام الكيان الصهيوني بوقت طويل اعتمدت الحركة الصهيونية مبدأ Sun-Tzu القائل بأن: " أعلى مراتب النجاح العسكري يتم تحقيقها عندما يبلغ المرء اهدافه من دون الاستعمال الفعلي للقوة". وهذا ما حاولت ولم تزل تحاول تل أبيب فعله مع العرب، أي توظيف الأقليات الموجودة في العالم العربي خدمة لمصالحها. وفي هذا السياق عملت إسرائيل على تضخيم مشكلة الأقليات، وحضها على التمرّد والانفصال، تنفيذاً لمشروعها في شرعنة وجودها كوطن قومي لليهود محاطة بدويلات تحكمها اقليات خاصة بها. تجدر الاشارة الى ان نسبة الأقليات في العالم العربي هي بحدود 20% موزعة على محاور اللغة 13% والدين 9% والمذهب 16%.

لا شك في أن ما يسهّل عملية التدخّل الصهيوني في شؤون الأقليات العربية يكمن في ان الأغلبية لا تراعي مصالح وحقوق الأقليات، مايجعل هذه الأخيرة تتفاعل مع الظروف الإقليمية والدولية لإثارة مطالبها. لكن كل هذا لا يلغي الحقيقة التاريخية القائلة بأن وجود الأقليات بالنسبة لإسرائيل لا يعدو كونه مسألة ذرائعية للتدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية كمقدمة لتحطيمها وإعادة تقسيمها.

إن تفتيت العالم العربي يعتبر استراتيجية ثابتة في الفكر الصهيوني الذي يرى منطقة الشرق الأوسط عبارة عن مجموعة من الأقليات والأديان والأثنيات والأعراق واللغات، وبأن العرب لا يمثلون سوى قومية واحدة تتساوى مع غيرها من القوميات. ويقول ابا ايبان في هذا الصدد:

"**من الحيوي ان نذكر ان الشرق الاوسط والعالم العربي ليسا متساويين او متطابقين...وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وايران عبر اسرائيل الى اثيوبيا. واذا وسعنا المنطقة لتشمل افغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعرب الغالبة على المنطقة. إن الشرق الاوسط لم يكن في الماضي ولا في الحاضر ولا يمكن ان يكون في المستقبل ملكاً خالصاً للعرب".**

ترى اسرائيل انه من حقها الدفاع عن الاقليات في العالم العربي، بوصفها "دولة الاقلية بامتياز." وأكدت مقالة نشرت في صحيفة DAVAR الاسرائيلية في 1981/4/14 حق اسرائيل:

**المشروع لكونها دولة يهودية في الشرق الاوسط، العمل للدفاع عن أية أقلية قوميّة أو اثنيّة او دينيّة في المنطقة لكونها (أي اسرائيل) جزء لا يتجزأ منها. ومن مصلحة اسرائيل المشروعة ان تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الاوسط لكونه اساس وجودها وأمنها، ومن حق اسرائيل منع السيطرة العربية والاسلامية على مختلف الاقليات التي تعيش في المنطقة.**

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت اسرائيل استراتيجية اثارة الخلافات بين السنة والشيعة والاكراد في العراق، وبين السنة والعلويين في سورية، وبين الطوائف اللبنانية كافة، وبين الفلسطنيين والاردنيين، وبين السنة والشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة العربية السعودية، وبين المسلمين والاقباط في مصر، وبين الشمال المسلم والجنوب المسيحي في السودان، وبين العرب والبربر في الجزائر والمغرب.

في كتابه "**استراتيجيّة عظمى لإسرائيل عام 1990**"، ابرز **Dror** العناصر والافكار التي من الممكن ان تؤدي الى اضعاف الدول العربية وتفتيتها بما يخدم اسرائيل وأمنها. من هذه الافكار نذكر:

1. اثارة الحروب والنزاعات بين الدول العربية.
2. ايجاد مختلف الوسائل لتدخل الدول الكبرى في النزاعات العربية.
3. تدمير البنى الاساسية للدول العربية من دون استثناء.
4. تفتيت المجتمعات العربية من الداخل عن طريق دعم الاقليات غير العربية وغير الاسلامية.
5. تدعيم علاقات اسرائيل مع دول الجوار غير العربي والتحالف معها.

وضعت اسرائيل اهدافاً واضحة في سياستها في دعم الاقليات في العالم العربي. من هذه السياسات نذكر:

1. اقامة دولة يهودية نقية.
2. ربط اقتصادات الدول العربية بالاقتصاد الاسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.
3. تحويل القدس الى عاصمة عالمية مصرفية وصناعية.

لتحقيق كل ذلك تريد اسرائيل بلقنة المنطقة العربية لأنها مقتنعة بأن تجزأة الدول العربية وتحويلها الى كيانات ذات طابع طائفي او عرقي سيساهم في حمايتها وضمان أمنها، ويحقق لها هدفين في آن معاً.

1. لايجاد تبرير لوجودها كدولة يهودية في عالم يسوده مفهوم الدولة الطائفية.
2. لاشغال الشعوب العربية سنوات طويلة في خلافات عبثية لا تنتج سوى الازمات والحروب فيما بينها.

اليوم نجد اسرائيل "الصامتة" عما يجري في دول المشرق العربي هي بالتأكيد الأكثر تدخلاً والأكثر ارتياحاً، خاصة فيما يعني التهجير الممنهج للمسيحيين المشرقيين وغيرهم من الأقليات على أيدي الحركات التكفيرية.

1. **في الطريق نحو "اسرائيل العظمى" الحوار بين بيريس ولويس**

انطلاقاً من تحليلنا السابق لنظرة الصهيونية الى مسألة الاقليات ومخططاتها لتفتيت العالم العربي يمكننا قراءة وفهم طروحات **شيمون بيريس** في كتابه "الشرق الأوسط الجديد". تحت عنوان "**فجر السلام**" يعلن **بيريس** ان إعلان المبادىء في أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في 20 آب 1993 يعني "**بداية مرحلة تاريخية جديدة في الشرق الأوسط".** ففي رأيه أن الإتفاق المذكور أعطى تل أبيب أكثر من مجرد كلمات، "**لقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أي اتفاق... تنازلات أمنية وقضية إبقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات حيث هي".**

وعليه، فبعد المصافحة في حديقة البيت الابيض بين عرفات ورابين في 13 ايلول1993، وضع بيريس تصوره لمستقبل المنطقة في عصر السلام بين العرب واسرائيل. وفي ذلك حاول بيريس تجاوز عوامل العداء التاريخية والتركيز على الصورة الاقتصادية لإيهام وتضليل اولويات التصالح في حال إكتماله، وإعتبار الشأن الإقتصادي "الألف والياء" في منطقة شديدة التعقيد، وأن الكتاب يمثل تسويقاً جديداً لنهج إسرائيلي ثابت في فتح المنطقة أمام السيطرة الإسرائيلية إقتصاديّاً وتكنولوجيّاً. ففتح الأسواق العربية أمام السلع العبرية سوف يساعد إسرائيل كثيراً على المشاركة في صنع القرارات داخل العواصم العربية. بمعنى آخر، إن تركيز **بيريس** على القضايا الإقتصادية ما هو إلا محاولة إسرائيلية للحصول على ما عجزت تل أبيب عنه في ساحة المعركة، على قاعدة إن ما هو لإسرائيل هو لإسرائيل وحدها، أما ما هو للعرب فهو للعرب والاسرائيليين على السواء.

"والملاحظ ان محور التفكير الملازم لهذه الطروحات،" يقول انعام رعد، "هو الربط في كل شيء بالنظام الإقليمي الذي تشكّل اسرائيل محوره في المواصلات، في النقل، في المرافىء، في المطارات، ودمج المنطقة بحيث لا تبقى بلاد خارج هذا الربط". هذه الافكار جميعها حكمت المشاريع الإسرائيلية المقدمة الى المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية التي انعقدت في الدار البيضاء (1994)، عمان (1995)، والقاهرة (1996).

الحقيقة ان هذه المؤتمرات حملت في طياتها مشروعاً إسرائيلياً متكاملاً وشاملاً تشكّل تهديداً للأمن القومي العربي. ويمكننا ملاحظة ذلك على النحو التالي:

1. إعتبرت المؤتمرات البداية للإسقاط العملي للمقاطعة العربية لإسرائيل.
2. إن فكرة الإقتصاد الإقليمي وتأسيس السوق الشرق أوسطية بالتدرّج، أي فرض الوقائع الإقتصادية تدريجيّاً، يهدف الى الغاء مقولة صراع الوجود واستبداله بالمنافسة الإقتصادية العادية.
3. إن كل المشاريع التي تقدّمت بها الحكومة الإسرائيلية تهدف الى ربط العالم العربي بشبكة الإستثمارات والإتصالات والمواصلات الرئيسية.
4. إن "الهجوم" الإسرائيلي تجاه السلام ليس بريئاً، بل هو مدمج بالترسانة النووية الوحيدة في المنطقة، وبأسلحة الدمار الشامل، وبصناعة عسكرية متطوّرة.

إن مشاريع الشرق الأوسط الصهيونية لم تأت من الفراغ، ولم تكتب كردة فعل على أحداث طالت المصالح الغربية بشكل مباشر، بل لها خلفيتها الثقافية الضاجة بأبحاث نخبة أكاديمية تعلمت لغات العرب والمسلمين وأجرت الدراسات على مجتمعاتهم. هذه المدرسة الفكرية استرشد بها المحافظون الجدد الذين "احتلوا" البيت الابيض ابّان ادارة الرئيس جورج بوش الإبن. أما الأطروحة الأساس في مقولات هذه المدرسة فيوجزها **غسان سلامه** على النحو التالي: "**لا علاقة لما تفعله اميركا إزاء المسلمين من تفسير موقف هؤلاء منها او مبادرة بعضهم للهجوم عليها: إن خللاً عضويّاً قائماً في الأنظمة السياسية المسلمة، وفي تراث المسلمين وربما في صلب عقيدتهم هو الذي يجعلهم بالضرورة في مواجهة دامية وطويلة بين اميركا والإسلام**". وتجدر الاشارة الى أن مقولة "صدام الحضارات" لم تكن من ابتكار **صموئيل هانتغتون** بل استعارها من مقال **لبرنارد لويس** في مجلة الاتلانتيك صيف 1990.

من جهة أخرى يعتبر **برنارد لويس** المرشد الأعلى لمدرسة المحافظين الجدد، الذي ساهم تشخيصه "**عن امراض العالم الاسلامي ودعوته الى اجتياح يلقي بذار الديمقراطية في الشرق الأوسط في تحديد التحوّل الأكثر جرأة الذي حدث في السياسة الاميركية خلال الأعوام الخمسين الأخيرة"**. وفي كتابه "**مستقبل الشرق الأوسط**"، ينفي لويس وجود الدولة العربية قبل مجيء نابليون بونابرت للمنطقة عام 1798، ويقول أنه في ذلك الوقت لم يكن موجوداً سوى دولتين هما تركيا وإيران. اما العرب، برأي **لويس**، فهم ينتمون الى قبائل شرق أوسطية، يجلسون في المقاهي لإرتشاف القهوة أو الشاي، يشاهدون التلفاز أو يستمعون الى الراديو، ليس لديهم ثقة بأنفسهم، وينتظرون التغيير من الخارج.

ومن أجل طمأنة وإراحة وحماية اسرائيل، يلحظ لويس أن ما حدث في النصف الاول من القرن العشرين ان أسماء مناطق تحوّلت الى دول مصطنعة في غياب أي شعور بالهوية الوطنية او أي ولاء للدولة- الأمة. وعليه، فإن الدول العربية معرضة للتفكك بسبب ازدياد الشعور الاثني والطائفي، دونما أي اشارة الى من يقوم بتغذية هذا الشعور العرقي والتفكك الاثني. وهكذا، ففي عام 2003 اقترح لويس على البنتاغون تقسيم الدول العربية على النحو التالي:

1. تجزئة العراق الى ثلاث دول: كردية، سنية وشيعية.
2. تجزئة سورية الى ثلاث دول: درزية، علوية وسنية.
3. تقسيم الأردن الى كيانين: أحدهما للبدو والآخر للفلسطنيين.
4. تجزئة المملكة العربية السعودية الى عدة دويلات وإمارات.
5. تقسيم لبنان الى دويلات طائفية: مسيحية، شيعية، سنيّة، درزية وعلوية.
6. تقسيم مصر الى دولتين: إسلامية وقبطية.
7. فصل جنوب السودان عن شماله لتقام فيه دولتان واحدة عربية في الشمال وأخرى زنجية في الجنوب.
8. اقامة دولة للبربر في المغرب العربي.
9. تقسيم موريتانيا الى دولتين، عربية وزنجية.

لا شك في أن هذا المخطط سوف يخدم إسرائيل، لكن الأخطر من كل ذلك ان تتحوّل مقولات لويس الى سياسات ومشاريع تبنتها إدارة الرئيس بوش الإبن فيما بعد وعملت على تنفيذها، لدرجة أصبحت إسرائيل هي التي ترسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

كما تضمن المشروع الاميركي النقاط التالية:

1. لائحة اتهامات للمنطقة العربية على انها مصدر الإرهاب.
2. مساعدة ومساندة القوى المحلية لفرض اصلاحات تخلق واقعاً جديداً.
3. استعمال القوة العسكرية لإسقاط الدكتاتوريات.
4. اعتبار نشر الديمقراطية في العالم في صميم المصلحة الأميركية.

لقد أوصل الرئيس بوش الإبن كلمة ديمقراطية الى مرتبة العقيدة، معتبراً ان ديمقراطية العالم العربي هي الدواء الناجح لمكافحة الإرهاب ونشر السلام في الشرق الأوسط. ليس من الصعب إطلاقاً ملاحظة غياب الديمقراطية في العالم العربي، لكن هل الأنظمة (مصر، الاردن) التي وقّعت معاهدات سلام مع إسرائيل هي نماذج ساطعة للديمقراطية؟ وهل أميركا على استعداد للإذعان لرأي الشعوب في رفضها للسلام مع الكيان الصهيوني؟

الواقع أن مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما كل المشاريع السابقة، يهدف الى اعادة تشكيل المنطقة العربية سياسياً وثقافياً بشكل يجعل اسرائيل كياناً مندمجاً ومسيطراً، وهذا يعني أن تصبح تل ابيب، في مرحلة ما بعد التسوية، جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي داخل العواصم العربية.

1. **السياسات الاسرائيلية في تفتيت العالم العربي**.

وضعت اسرائيل بناء على الدراسات والابحاث والمؤتمرات السرية والعلنية التي عقدتها مخططات ومشاريع مختلفة للأستفادة من وجود الأقليات في العالم العربي. وتجمع تلك الدراسات على تبني اسرائيل لاستراتيجية التفتيت والتجزئة للعالم العربي الى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية وعرقية. وقد لحظت تلك الاستراتيجية في السياسة التي اعتمدت موقف "**شدّ الاطراف ثم بترها**"، بمعنى مدّ الجسور مع الاقليات وجذبها خارج النطاق الوطني، ثم تشجيعها على الانفصال. وفي اطار تلك الاستراتيجية قامت عناصر الموساد بفتح خطوط اتصال مع بعض زعماء الاقليات في كل من العراق وسوريا ولبنان والجزائر والسودان.

1. **العراق**:

تعتبر اسرائيل العراق عدوّاً تاريخيّاً لها وذلك للأسباب التالية:

* السبي اليهودي من فلسطين للعراق في عهدنبوخزنصّر.
* مشاركة الجيش العراقي في كل الحروب العربية-الاسرائيلية:(1948، 1967، و1973)
* عدم توقيع العراق على اتفاقية الهدنة مع اسرائيل كما فعلت "دول الطوق": مصر، سورية، لبنان، والاردن.
* محاولات العراق تطوير قدراته العسكرية لمواجهة الخطر الصهيوني كما تدعي أدبيات حزب البعث.

وكل هذه الاسباب مجتمعة دفعت تل أبيب الى لعب دور فعّال في التخطيط للإحتلال الاميركي- البريطاني للعراق بهدف اخراجه من معادلة الصراع العربي الصهيوني، تمهيداً لتفتيته عبر اختلاق الفتن بين الشيعة والسنّة والأكراد والتركمان. وهناك معلومات موثقة تفيد عن مشاركة فرق كوماندوس اسرائيلية في الحرب داخل الأراضي العراقية. وليس من باب الصدفة ان يقوم رجال اعمال صهاينة بشراء الأراضي في كردستان الغنية بالنفط. واليوم، وبعد المجازر التي ارتكبتها داعش بحق الاقليات المسيحية والإيزيدية، يمكننا ادراك حجم الاستثمار الصهيوني في تقسيم العرق الى دويلات كردية وسنية وشيعية.

1. **سورية:**

من يراقب الحرب الكونية التي تجري على ارض سورية وادواتها الإرهابية يدرك مدى الاهتمام الإسرائيلي في العمل على تقسيمها الى دويلات طائفية متناحرة. وللدلالة نشير الى الدراسة التي وضعها الباحث الإسرائيلي يعقوب شمشوني في 28 شباط 1994 وفيها حلّل أوضاع الأقليات الطائفية والعرقية في سورية على النحو التالي:

**ان الصراعات الطائفية في سورية مجمّدة ومرهونة ببقاء الحكم الحالي فيها. ولكن هذه الصراعات سوف تنفجر بشكل دموي وعنيف حيث يهدف الصراع الى مسك زمام الحكم مستقبلاً، لأن الصراع المتوقّع في سورية لاحقاً لن يكون صراعاً بين رموز وشخصيات على السلطة، بل سيكون مظهره طائفيّاً لا سيما ان مجموعة العلويين القابضة على زمام الامور لن تسمح للأغلبية السنيّة بالعودة الى السيطرة على مقاليد السلطة في سورية. وسينضم الى هذا الصراع الذي سيكون بشكل حرب عنيفة تنسف الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة القادمة، الدروز في السويداء، والاكراد الذين يعيشون في مناطق متاخمة لتركيا والعراق والذين قد يعلنون عن انضمامهم الى الكيان الكردي في الشمال العراقي.**

من جهته قدم **استيمار رابينوفيتش**، المتخصص في الشؤون السورية، دراسة عن التركيبة الاجتماعية في سورية، مدعيّاً ان قضية الاقليات فيها "**قنبلة موقوتة قد تنفجر في اي لحظة مثلما انفجرت في لبنان والعراق ويوغوسلافيا".** ويشير رابينوفيتش الى محاولات الحركة الصهيونية الى اقامة علاقات مع كل من الدروز والعلويين وتشجيعهم على اقامة دولتين خاصتين بهم. وكان لحركتي "فابي" و"حالوت هاتسوفيتم" الصهيونتان الباع الطويل في هذا المجال الى ان توقفتا عن العمل بعد اعلان الاستقلال السوري.

1. **لبنان**:

وجدت الحركة الصهيونية واسرائيل في لبنان الحلقة الأكثر ضعفاً في الدول العربية التي من الممكن تنفيذ مخططاتها فيها. كما ان لبنان من وجهة النظر الصهيونية هو خطأ جغرافي وتاريخي، وبأنه كيان مركب يحمل في ذاته عطبه التكويني منذ اعلان دولة لبنان الكبير. وفي اجتماع عقد في 1954/2/27، ضمّ الى جانب **بن غوريون** كل من وزير الدفاع ورئيس الاركان، عرض اقتراح يقضي بافتعال اضطرابات واحداث فوضى في لبنان، تمهيداً لإقامة دولة مسيحية فيه. واستكمالاً لهذا الاجتماع اقترح **بن غوريون** في 1954/5/16 استراتيجيته لتفتيت لبنان تنص على ان انشاء دولة مسيحية في لبنان "امر طبيعي" له جذوره التاريخية، وبأن هذا الأمر لا يتحقق من دون احتلال جنوب لبنان وضمّه الى اسرائيل. ولقد حاولت اسرائيل تنفيذ مخططها عن طريق العنف (عملية الليطاني 1978، اجتياح 1982، تصفية الحساب 1993، عناقيد الغضب 1996، وحرب 2006)، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً وأصيب جيشها بهزائم متلاحقة برهنت للقاصي والداني ان لبنان هو الحلقة الأقوى في دائرة الصراع العربي- الصهيوني. غير انه يجب التبنه الى ان الاطماع الصهيونية في احتلال الارض وسرقة النفط وتلويث الهواء والبيئة اللبنانية لا تزال قائمة. ويبدو ان اسرائيل تتوقع تقسيم لبنان كنتيجة حتمية لتقسيم سورية والعراق.

1. **الجزائر والسودان:**

شجعت اسرائيل الحركات الانفصالية للبربر في الجزائر، البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة، بالانفصال عن الوطن الام. وكان الدعم الاسرائيلي للبربر يتم في اتجاهين:

1. امداد بعض الجماعات البربرية الناشطة بالسلاح.
2. واستقدام بعض العناصر البربرية لاسرائيل لكي تتدرّب على السلاح.

اما بالنسبة للسودان فقد استغلت تل أبيب قضية جنوب السودان لإضعاف مصر والسودان معاً. من جهته يعرض موشي فرجي المراحل التي مرّ بها دعم تل ابيب للحركة الانفصالية في جنوب السودان، والتي انتهت الى تزويد الانفصاليين بالمال والسلاح لتعزيز موقفهم التفاوضي مع الحكومة المركزية في الشمال. أخيراً، وفي 9 تموز 2011 تم اعلان جنوب السودان جمهورية مستقلة بمباركة صهيونية. وما يقال عن جنوب السودان ينسحب ايضاً على ليبيا والتي تدل الوقائع على احتمال كبير لتقسيمها الى دولتين شرقية وغربية.

**خاتمة:**

إن السلام حسب المفهوم الإسرائيلي هو سلم اسرائيلي مسلّح يسعى الى فرض هيمنته على العالم العربي وبوسائل عسكرية واقتصادية لإسقاط الحواجز التي تقوم بين المغتصب والضحيّة. وفي رأينا لا يوجد أي فرق بين المشروع التلمودي لإسرائيل الكبرى والمشروع الشرق أوسطي لإسرائيل العظمى، فكلاهما مشروعان صهيونيان للسيطرة يهددان وجودنا بالخطر الساحق. فليس احدهما اكرم على العرب، أو أحدهما مشروع سلام، والآخر مشروع حرب. فالسلم الذي يفرض قيود الاذلال للكرامة والنهب للثروات وتغييب الهوية هو أخطر وجوه الحرب.

الأهم من كل ذلك هو انه من المستحيل أن تتم المواجهة مع العدو الصهيوني في ظل أنظمة سلطوية عملت، ولا تزال تعمل، على ترهيب الناس. فالشعوب التي تفتقر للحرية صعب ان تقاتل، وإن قاتلت فهي تقاتل دفاعاً عن سلطة محكومة من قبل عائلات وقبائل ومجموعة لصوص وعملاء احتكرت الثروات واستخدمت الذراع الامنية في القضاء على الفكر المؤمن بحق الانسان في الحياة الكريمة في إطار دولة المواطنة. وعليه، أن بناء دولة المواطنة تشكّل حجر الأساس لأي مشروع نهوضي عربي قادر على مواجهة الخطر الصهيوني.

لا شك في اننا نعيش في زمن عصيب يتميّز باقتتال مذهبي ودعوات تكفيرية انتجت اعتى انواع الارهاب، وهددت وحدة أوطان ودول. وفي رأينا ان تحقيق دولة المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية يعتبر خطوة متقدّمة نحو بناء دولة أكثر عدالة وأكثر إنسانية وأكثر منعة. فالمساواة أمام القانون هي دلالة على البعد المدني (الحقوقي)، وحق الاقتراع العام للمواطنين يفسر البعد السياسي، والمساواة بين الجنسين تجسيد للبعد الاجتماعي، وحصول كل مواطن على نصيب عادل من الثروة ا لوطنية تأكيد للبعد الاقتصادي وللبعد الاجتماعي معاً.

وللوصول الى دولة المواطنة لا بدّ من الاشارة الى ذلك الجانب التربوي التوجيهي لإكتساب المواطنة. والتعرّف على قيم المواطنة والقيم المدنية يتم بواسطة مؤسسات رسمية ومدنية. ومن أبرز القيم المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القوانين في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة او الشأن العام في مواجهة الأنانية، والمشاركة الايجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال.

إن قيم المواطنة، معززة بالقيم المدنية، من شأنها معالجة قضية الاقليات، أو عقدة الأقليات التي تؤرق الشعوب. ذلك لأن قضية المساواة في تطبيق القيم، والمساواة امام القانون، تحققان الأمن المجتمعي للجميع.

إن ادماج الأقليات في المجتمع الوطني ليس عملية قسريّة، بل عملية تفاعل قائم على الحوار، ومبدأ المشاركة، والشعور بالمسؤوليّة الوطنية. أن اشراك الأقلية في الحياة الوطنية مسألة مساعدة على الاندماج الطوعي، وعلى السلطة عدم التعامل مع أيّة فئة إجتماعية كأقليّة، وعدم إشعارها بعقدة الأقلية. ابناء هذه الأقلية ليسوا رعايا، بل مواطنين متساوين مع أقرانهم في الحقوق والواجبات... والمواطن، فطريّاً، مستعد لتقديم الولاء للدولة اذا كانت الدولة مستعدّة لتقديم الحماية والأمن الإجتماعي والصحي والتربوي له إسوة بباقي المواطنين